معوقات البناء الديمقراطي في العراق

د. شذى زكي حسن

رئيس قسم الدراسات السياسية

المقدمة

في خضم عملية التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي يعيشها العراق حاليا" يراد لمصطلح الديمقراطية ان يتصدر قائمة الاهداف والغايات التي يتوجه لبثها ونشرها المؤمنون بالمجتمع المدني0 في ظل هذا الوضع يمكن ان نتسأل كيف يمكن ان تنشأ الديمقراطية في العراق؟ وماهي هذه الديمقراطية ؟ وما هي المعوقات التي تحول دون قيامها ؟0 ان قضية مستقبل الديمقراطية في العراق تطرح تساؤلات اكثر من كونها تقدم اجابات شافية ، فهل يمكن ان يكون خروج الديمقراطية الى حيز الوجود ثمرة للضرورة وليس للارادة ؟او ان تكون الديمقراطية نتيجة ضرورات ضاغطة فرضها الاحتلال الاجنبي وليس برامج محددة ؟0 و عليه ربما تسلك الديمقراطية في العراق خلال السنوات القادمة مسارات سياسية متباينة ، فمن الممكن ان تأتي الديمقراطية في مستويات مختلفة ،وان تحترم حقوق الانسان بدرجات متفاوتة 0 وايضا يمكن ان تنشأ فيها انواع مختلفة من الاستبداد وان تستمر 0 وهذا يتوقف على قدرة النظام السياسي على الخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي وضبابية الاحداث، وايضا" قدرته على التكيف مع وضع سكاني واقتصادي وثقافي متخلف ومختلف جذريا" عن بقية المجتمعات العربية الأخرى ، وأيضاً تبعاً لردود أفعال هذا النظام إزاء التحديات الداخلية والخارجية الجديدة، وتبعا لنجاح او فشل السياسات الاقتصادية والقانون الانتخابي الذي يختاره ودرجة سيطرته الفعالة على الامن السياسي0

ان العقبات التي تقف امام الانتقال الى الديمقراطية في العراق عديدة كما يتضح ذلك من الواقع الراهن لتلك البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الجيوسياسية الراهنة

للمجتمع بالإضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق والتي ستتم الإشارة إليها في هيكلية البحث التي تقوم على ما يلي:-

أولاً:- المعوقات السياسية

إن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صور متباينة عبر مراحل تطور المجتمعات وتعدد الثقافات ، وهو يوضح طبيعة العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين وأساس الطاعة والالتزام السياسي والتوازن المطلوب بين السلطة والحرية وبين الحقوق والواجبات والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني باعتباره شكلا مؤسسيا وقانونيا عن البنى والقوى في المجتمع، أي شرعية النظم السياسية [1] ، في ضوء هذا التعريف يمكن النظر إلى الوضعية غير الديمقراطية السائدة في العراق منذ تأسيسه كدولة في 23 آب 1921 وحتى الآن من زاويتين: زاوية التحليل السياسي – الإيديولوجي، وزاوية التحليل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والذي سيتم تناوله في المعوقات الأجتماعية والاقتصادية .

الأول :- زاوية التحليل السياسي والإيديولوجي ، يتناول الحالة الديمقراطية من خلال وجودها الراهن كظاهرة سياسية إيديولوجية ، أي بوصفها تعبيرا" عن صراع القوى والمصالح، وطنيا وإقليمياً ودولياً 0 إما الثاني ، فهو يولي اهتماما اكبر للإطار الاجتماعي والحقل الثقافي والاقتصادي للظاهرة المدروسة ، وبالتالي يركز على مكوناتها الذاتية أو الداخلية 0 ونحن نعتقد إن اعتماد التحليلين كليهما أمر ضروري للاقتراب أكثر ما يمكن من موضوعنا 0 لنبدأ بالتحليل السياسي الإيديولوجي ، فهو الذي يجب إن يسبق، لأنه يقوم أساسا" على الوصف ، والوصف عادة يسبق التفسير 0

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في أوائل العشرينيات من القرن الماضي وسط جملة من المتناقضات الخاصة بطبيعة المصالح الاستعمارية في المنطقة ولأربعة عقود من الزمن الملكي ابتداءا" (1921-1958) تجلت العملية السياسية في ظله بالدستور والانتخابات البرلمانية 0 وتشير التجربة إلى أنها عملية شكلية كانت خاضعة في جوهرها لسياسة الأحلاف والمعاهدات،

---

[1] د. الطاهر لبيب ، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 19 ، 2000 ، ص 202 .

وكانت النتيجة تشويها" للمسيرة الدستورية وتحول الحكومة الملكية الى أداة مستبدة جسدت بشكل خاص سوء الإدارة والرشوة والتزييف قدر تعلق الأمر بالانتخابات وتحقيق المصالح البريطانية لذلك اتسمت الحالة السياسية بعدم الاستقرار السياسي 0تمثلت (بانقلاب بكر صدقي عام 1936 ، موت الملك غازي 1938 ، ثورة مايس عام 1941،الثورات الكردية، انتفاضة الفرات الاوسط ، الانتفاضات الشعبية) ،بالاضافة الى التخلف الاقتصادي والاجتماعي 0كل ذلك جعل الامر انتقاصا من الديمقراطية بل كبتا" للحريات الاساسية وعدم الاعتراف بالاقليات القومية اضافة الى طبيعة الأحلاف والمعاهدات الاستعمارية والطبيعة الإقطاعية للنظام الملكي وموقفه من الاحداث الاقليمية والدولية . [1] واذا كان النظام الملكي قد انتبه منذ بداية الخمسينيات الى اهمية تحسين المستوى الاقتصادي نتيجة الفيض في صادرات البترول، فأعلن عن تشكيل وزارة الاعمار ومجلس الاعمار الا انه لم يكتب لهذا البرنامج النجاح كبداية لإنماء العراق0

ان القرآءة الارتجاعية لطبيعة الدولة التي تم تأسيسها في 1921/8/23 على اساس العقد السياسي يشير الى أنها عانت من اشكالات بنيوية واختلالات جوهرية منذ البداية وكان للاحتلال البريطاني اليد الطولى كما يحدث الان في ظل الأحتلال الامريكي 0 وهذه الاشكالات هي:-

1- ضعف المشاركة السياسية الذي تجسد من خلال وصول نخب سياسية الى سدة السلطة وهي مدعومة من قبل بريطانيا ، وذلك حين عاقبت بريطانيا رجال الثورة العشرين فاستبعدتهم من المسؤولية ولا سيما في المناصب السياسية والعسكرية ، وارتكاب رجال الدين لخطأ كبير بادارة ظهرهم للدولة لناشئة والتخلي عن برنامج سياسي باتجاه توازن ومعادلة الدولة العراقية الجديدة0

2- مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي ، وعلى الرغم من الصياغة الهيكلية للقانون الأساسي – دستور عام 1925- والتي تتحدث عن أسس النظام الديمقراطي ، فلقد عانى المجتمع العراقي من ضعف المؤسسات الدستورية والديمقراطية وتدخل السلطة التنفيذية وتزوير الانتخابات والاحكام العرفية وارتهان البلاد لإرادة الاجنبي خصوصا بمعاهدات واتفاقات

(1) نجدت عقراوي ،عراق المصالحة الوطنية ، مؤتمر العراق :نحو تعددية سياسية ، معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية المنعقد للفترة 2-4/ أيلول/2000، اربيل ،ص253 .

واهمها حلف بغداد 1955 ولذلك ظلت هذه المشكلة وما تزال محورية في الدولة العراقية0

3- عدم تمثيل الشعب الكردي في إطار الدولة العراقية الناشئة التي كانت معاهدة سيفر 1920 قد أقرت بعض الحقوق للأكراد ولكنها ألغيت بتوقيع معاهدة لوزان 1923 بمساومة دولية بين الحلفاء وتركيا0

4 – الطائفية السياسية بمنح الجنسية العراقية على درجتين حسب قانون الجنسية العراقية عام 1924 [1] .

إما ثورة 1958 فقد غيرت أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية تغييرا" كبيراً ، وعلى الرغم من صدور الدستور المؤقت عام 1958وتشريع قانون الأحزاب إلا إن غياب مظاهر الديمقراطية الحقيقية كان بارزا" للعيان حيث تجسد في تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية وسيادة أجواء العنف السياسي مثل إحداث كركوك والموصل 1959 وثورة أيلول الكردية 1961والمواجهة العسكرية ، فضلا عن ظروف عدم الاستقرار السياسي الداخلي والدولي0 وبعد شباط عام1963 فتحت صفحة سياسية جديدة اتسمت بمظاهر العنف السياسي وعدم الاستقرار تمثلت بصدور دستورين مؤقتين لعامي1964و1965 0ودخل العراق بعد ثورة 1968 مرحلة الحزب الواحد ، ورغم إن هذه المرحلة قد شهدت أحداث كثيرة مثل (بيان الحكم الذاتي عام1970، وقانون الاصلاح الزراعي، قانون العمل ، تأميم النفط ، الجبهة الوطنية ، التنمية) ، إلا أنها غيبت حقوق الانسان والتعددية السياسية الحقيقية وبرزت ازمات المشاركة والحرية والمساواة وضعف الحياة المؤسساتية، وشهد العراق اجواء كارثية مثل الحرب العراقية- الايرانية واحتلاله لكويت 0 فأصبح الانحسار والانهيار للنظام السياسي ذي الحزب الواحد السلطوي من السمات الظاهرة له، نتيجة انخفاض شرعية النظام إلى أدنى مستوياتها منذ قيامه عام 1968 وفقدانه الكثير من قدراته المادية من جيش وأجهزة أمنية وكوادر وتعمق الشرخ أكثر عندما مس أساس نظام الجماعة القرابية اثر هروب حسين وصدام كامل مما دل على عدم مقدرة النظام على البقاء والاستمرار نتيجة ماعاناه من فراغ سياسي وامني هدد رأس النظام نفسه لذا لجأ إلى تبني شعارات ايديولوجية ذات صبغة دينية تشبثاً بها لأجل البقاء في السلطة فضلاً عن بناء قوات أمنية واستخباراتية غير تقليدية بلغت حوالي عشرين جهازا مثل فدائيي صدام واشبال صدام

(1) نجدت عقراوي ، مصدر سبق ذكره، ص253 .

والحرس الجمهوري الخاص في ظل اجراءات دستورية صورية لفك الانحسار عن النظام ،وكان النظام يغرق عليها بالاموال والامتيازات لانها السور الحامي له واصبح الجيش التقليدي مهمشا وظل الشعب يقاسي الحرمان والتدهور المعيشي0

عبر هذا الاستعراض نستخلص إن مظاهر أزمة الديمقراطية تجسدت بما يلي :-

1- العنف السياسي وعدم الاستقرار
2- الدساتير المؤقتة
3- غياب الحل السلمي الديمقراطي لقضايا الاقليات
4- غياب التعددية السياسية
5- استفحال المشاكل الاجتماعية
6- غياب حقوق الانسان السياسية والعامة
7- الانفاق العسكري الضخم والحروب غير المبررة
8- التنمية المشوهة
9- ازمات الشرعية والمشاركة والتوزيع العادل للثروة
10- غياب مبدأ الفصل بين السلطات وانعدام الرقابة القضائية وعدم خضوع الادارة للقانون الأساسي وتركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد جهة واحدة 0

كان مشروع تحديث الدولة نوعا من الوهم والعبث لأنه لم يقدم معالجات هادئة وعقلانية حيث شجع التوازن الهش بين الدولة والمجتمع النخب العسكرية والبيروقراطية على تجربة وسائل عنيفة وانقلابية وجعل الدولة جهازا اقوى من المجتمع وقادرة على اخضاعه والهيمنة عليه0

ثم جاء الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ليترك البلد يعيش في حالة فراغ امني وسياسي وتأسيسه لمجلس الحكم المؤقت بصلاحياته المفقودة والمقيدة فضلا عن كونه مجلس صغير لا تشارك فيه الفئات العراقية بكل اطيافها والتي من حقها ان تشارك في خدمة الوطن والمواطن منها عدم اشراك عدد من الأعراق والديانات مثل اليزيدين والكلدو اشور وحتى التمثيل الضعيف للتركمان والعرب (السنة) فضلا عن عدم استطاعته كاعلى سلطة ان يفعل ويؤثر في ظل اوضاع داخلية معقدة واوضاع اقليمية ودولية، وفشل هذه النخب في التوصل الى اتفاقات وطنية عريضة تتناسب مع مشروع التحديث بما في ذلك امكانية تحقيق قواعد العملية الديمقراطية

في البلاد وبناء مؤسسات سياسية او دستورية 0 ثم تشكلت بعد ذلك حكومة مؤقتة ذات صلاحيات محدودة ولفترة زمنية قصيرة واجهت فيها مشكلات أمنية وسياسية عديدة [1] .

غني عن البيان ان قوى الاحتلال الامريكي وبعد اكثر من عامين على دخولها بغداد قد سعت الى بناء مؤسسات اقتصادية وادارية وسياسية وثقافية من جنس تلك القائمة عندها أي مؤسسات الديمقراطية الليبرالية ، والظاهرة التي يجب لفت الانتباه اليها هي انه بينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الولايات المتحدة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشوء وتطور الدولة نفسها مما ادى الى قيام مجتمع مدني مستقل عن (الدولة) ، مجتمع قوامه مؤسسات اقتصادية (شركات00بنوك00) واجتماعية(نقابات وجمعيات00) وسياسية (احزاب ومجالس منتخبة00) وثقافية (مدارس ومعاهد ووسائل اعلام ونشر 00)0 اما في العراق فأن المسألة اكثر تعقيدا فالعلاقة بين الدولة والمجتمع تدور في قوالب مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه [2] . والواقع الراهن لتلك البنى التي اسفرت عنها التجربة السياسية المعاصرة يشير الى وجود عقبات عصية على التجاوز منها :-

1- ان النظام السياسي الجديد في العراق لا يستطيع الحفاظ على استمراريته من خلال آلياته الخاصة في نقل وتفويض السلطة على المستويين المركزي والمحلي0
2- ان هذا النظام السياسي يطبق في تعامله مع تناقضات المجتمع نوعا من ادارة الازمة بما يمكن الحفاظ على الوضع الراهن دون تغييرنوعي0
3- إن السمة العامة لنظام الحكم الحالي هي احتجازه للنمو الديمقراطي في حدود التعددية الحزبية وعدم تجاوز ذلك لإصلاح سياسي ديمقراطي شامل وواسع0 فالنظام السياسي يعاني حالة من الجمود يتم من خلالها تدبر أمر التوترات الاجتماعية والاقتصادية والدينية بمزيد من التعددية الحزبية الخاضعة للسيطرة واللجوء لقانون الطوارئ .

---

(1) عصام نعمان ، العراق على مفترق التعدد والتوحد .. المتغيرات والتحديات والخيارات ، في مجموعة باحثين احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 548 .

(2) د. محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 168 .

4- الطبقة الوسطى التي تعمل على المستوى الاجتماعي – السياسي وعلى المستوى الحزبي والبرلماني لم تقدم افكارا متطورة لتفعيل الوضع الديمقراطي في البلد0

5- ان نظام الحكم يعيش في أزمة بنيوية ممتدة وهي نابعة من تشابك مجموعة من المتناقضات التي ورثها من خلفياته الاجتماعية العرقية والدينية ، وفرضت عليه من قوى خارجية اضافة الى نزوعه المستمر نحو تعددية السلطة المركزية0

6- ان النظام الحالي يفتقر الى المقومات والقواعد الفكرية التي تدعم شرعيته السياسية والايديولوجية0

7- نمط وأساليب الصراع السياسي والتنافس الحزبي السلبي الذي يدور حول الوصول إلى سلطة الدولة 0

8- إن صنع القرار السياسي يكون عبر التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ويقوم على المساواة بين هذه القوى والوصول غلى حل وسط، إلا إن الذي يحدث نوع من المركزية للنخب الحزبية في السلطة والتي تخضع في النهاية لسياسات إدارة الاحتلال الأمريكي في اتخاذ القرارات المهمة0

إن أزمة النظام السياسي الآن مستمدة من مجموع ألازمات التي يعيشها العراق ، إذ يصعب الفصل بين أي منها عن الاخرى0 إن أزمة الديمقراطية على هذا الأساس تكمن في المسألة التنموية والقومية والتحرر والعدالة وغيرها، فهي اختصاراً أزمة الإنسان والمجتمع ، فكيف نفصل بين أزمة الديمقراطية عن أزمة المجتمع ، ولتوضيح ذلك لا بد من الإشارة الى هذه الأزمات ونبدأ أولاً في الجوانب السياسية، وهي :-

أ- أزمة الإرادة والقيادة السياسية :-

وهنا نتحدث عن دور الأحزاب والحركات السياسية في العراق كمؤسسات المجتمع المدني نجدها غير فعالة في التأثير على السياسة العامة، فهي على كثرتها اذ بلغ عددها بعد الاحتلال حوالي 232 حزبا وحركة وجمعية يمتلك القليل منها جذورا اصيلة وتاريخا من المواجهات والتضحيات [1] . بينما تتعدد مخاوفها من الممارسات الديمقراطية وهو ما يشكل احد العقبات

(1) د. ثامر كامل ، تعقيب على بحث د. عبد الحسين شعبان ، الدستور ونظام الحكم ، في مجموعة باحثين ، احتلال العراق وتداعياته إقليمياً ودولياً وعربياً ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ،

الكبرى إمام عملية التحول الديمقراطي ، والمقاربة تتوقف هنا بلا شك على مواقف هذه الحركات والأحزاب سواءاً كانت في الحكم او خارجه على مستقبل التحول الديمقراطي0 ولاشك ان الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية تتوقف على مدى ممارسة تلك الاحزاب والحركات للديمقراطية داخلها وفيما بينها ، كما تتوقف على ارتضائها الديمقراطية منهجا" لادارة الاختلاف والتباين في المصالح بين الأفراد والجماعات وبين الحكام والمحكومين والدولة والمجتمع المدني 0 لذلك فان تنمية ممارسة الأحزاب والحركات السياسية للديمقراطية وتشجيع قيام حوار مسؤول بينها سوف يمهد الطريق إلى مصالحة تاريخية على قاعدة الديمقراطية بين التيارات الفكرية والحركات والقوى الحاكمة0

أن معظم التيارات السياسية الحالية لا تملك من الحنكة ما يجعلها تكتفي بمظاهر التعددية السياسية في افضل الاحوال ومفهوم الديمقراطية لدى الجماعات الحاكمة يقتصر على الانتخابات ولايسمح للمعارضين ان يكون لهم صوت ، أي ان مفهوم الديمقراطية في العراق لايتعدى السماح لوجود رأي دون الرأي الاخر0اما ان تكون فعليا هي آلية الانتقال السلمي للسلطة فأن هذه مسألة لاترد على ذهن أي مسؤول0 والمتتبع للخطاب السياسي لاعضاء مجلس الحكم الانتقالي او المسؤولين في الحكومة المؤقتة او قادة الاحزاب سيجد انهم يصفون الرغبة في تولي السلطة عن طريق صناديق الانتخاب بانه الهدف الاسمى للديمقراطية 0وان السماح بهذا القدر من حرية التعبير وحرية التنظيم الحزبي كافٍ في هذه المرحلة وهو بالحقيقة يكفي لامتصاص التوترات الناجمة عن غياب قنوات التعبير والتنظيم بالنسبة لجماعات من النخب0

أيضا هناك مسألة عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية 00 على الرغم من إن أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارس معظمهم الديمقراطية على ارض الواقع على أي مستوى من مستوياتها 0 فالديمقراطية ما زالت شعارات تفتقر الى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين الى الانتقال اليها كما ان ممارستها في تنظيم المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية واحزاب الامر الواقع يشوبها الكثير من أوجه النقص0 الأمر الذي حد جزئيا من نمو التنظيمات غير

بيروت ، 2004 .

الحكومية وحال دون اتساعها بسبب جمود القيادات والانغلاق على المصالح الآنية الضيقة0

وقد أدى الاختلاف في فهم الديمقراطية وغياب العمل بها إلى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير والتحول دون نمو مؤسسات المجتمع المدني وبروز حركة الديمقراطية0 ومن هنا فان عدم التوافق على مضمون الديمقراطية بين أصحاب المصلحة فيها وغياب العمل بها في داخل تنظيمات المجتمع المدني يدعوان إلى تحديد مفهوم الديمقراطية وتوضيح مضامينه الدستورية من خلال الحوار في ما بين القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي وبين الحركة الديمقراطية والحكومات حتى يتم خروج الحكومة والشعب من مصيدة الحكم غير الديمقراطي ويسهل أمر التوافق بينهما على الديمقراطية وتبدأ عملية التحول الديمقراطي .

ب-أزمة الشرعية :- ويقصد بها شرعية السلطة السياسية التي أصبحت موضع تساؤل واستفسار ، فممارسة الديمقراطية تقتضي توفر عنصرين أساسيين ومتكاملين هما :

أ- رغبة الأفراد والمواطنين من خارج النخب السياسية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

ب- قبول النخب السياسية المعنية باتخاذ قرار في المشاركة0[11]

والدولة في العراق بوضعها الحالي وبمؤسساتها السياسية قد فرضت على المجتمع من أعلى من قبل قوى الاحتلال الأمريكي ، وستحتفظ الدولة خلال الفترة القادمة بعد عودة السيادة بمؤسسات وأشكال للدولة حسب ما يسميه الباحثين (بدولة ما بعد الاحتلال) حيث سيعمل بنفس المؤسسات الموروثة من عهد الاحتلال دون تغيير جوهري عليها0 وهو ما يجعل النخب السياسية لا تحظى بشرعية سلطتها من قبل المواطنين . فضلا عن تركة الإخفاق السياسي للنظام السابق وعدم قدرته على بناء شرعية سياسية فعلية وحقيقية بل استند إلى شرعية القوة لحفظ سلطته 0 وقد تعددت العناوين والمحاولات في بناء هذه الشرعية من أنجاز المشروع التنموي إلى النضال من اجل الوحدة القومية إلى مواجهة الخطر الصهيوني إلى تحرير الأرض من الاحتلال والثروة من الاستغلال الأجنبي ، رغم انه نجح نسبيا في بداية الأمر في تحصيل قدر من التأييد لتمديد حالة الرضا الجمعي بسلطته بسبب مواقفه المبدئية تجاه القضايا القومية ومعاداة الصهيونية0 إلا إن مشروعه التنموي الوطني تعرض إلى الفشل الذريع وانكسرت شوكة

---

[1] د0 احمد اصفر اللحام ، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية ، المستقبل العربي ، العدد 198، 1995 ، ص12 .

جيشه ومعها هيبته إمام الاحتلال الأمريكي والصهيونية،وقد عمق هذا الإخفاق السياسي العام الفشل الذريع في أنجاز الحدود الدنيا الأولية من التنمية السياسية الديمقراطية،الأمر الذي لم يتيح معه لهذه النخبة التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية بشرعية الديمقراطية الدستورية[1]0

وباستمرار غياب هذا البناء الديمقراطي لم يكن إلا ثمة اعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد السياسي العام والمطبق بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي وخصوصا حين بات في حكم الثابت إن أياً من أهداف الوحدة الوطنية والقومية لم تتحقق وتمنع بالتالي أنجاز حلقة التحول الديمقراطي ، إن الظرفية والإخفاق السياسي تؤسس شروطا" تحتية تعرقل قيام عملية الانتقال الديمقراطي بوصفها عملية سياسية سلمية0

ج-الثقافة السياسية :-

يعرف لوسيان باي الثقافة السياسية بانها (مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى" للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الافراد داخل النظام السياسي) [2] وبهذا المعنى تنصب الثقافة السياسية على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها اعضاء المجتمع السياسي0وباعتبار الثقافة السياسية ثقافة فرعية او جزء من الثقافة العامة للمجتمع فانها تتحصل في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لافراد المجتمع وتتاثر بالثقافة العامة له 0 فالنظام السابق كان بحاجة الى ثقافة سياسية معينة تغذيه وتحافظ عليه ، فالحكم الفردي وائمته ثقافة سياسية تمحورت عناصرها في الخوف من السلطة والاذعان وضعف الميل الى المشاركة وعدم السماح بالمعارضة 0 في حين يتطلب الحكم الديمقراطي اخلاقا ديمقراطية فلا يمكن ان تنمو وتستقر دون الايمان بكرامة الانسان وذاتيته ، وهذا الايمان يحمل معه قناعة بان للفرد حريات لايمكن للحاكم ان ينال منها مع الاستعداد للدفاع عنها فيما لو هددتها السلطة0 كذلك لابد للديمقراطية من شعور متبادل بالثقة بين الفاعلين

---

(1) مجموعة باحثين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 19 ،2000 ،ص139.

(2) د0 كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت، 1987،ص149.

(2) د. غازي فيصل ، التنمية السياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1992 ، ص24 .

السياسين على الاقل لأجل تثبيت أسسها في المجتمع ، ومع غياب مشاعر الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع بوجه عام وتجنيد القيادات السياسية للثقافة السياسية لتكون حكرا على مجموعة معينة ذات وضعية خاصة دينية او مذهبية او عرقية ومن المتوقع ان تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقام الأول [2]0

وعندما تؤثر الثقافة السياسية على الفرد وعلاقته بالعملية السياسية وهنا لا يتوقع إن يشارك الفرد في الحياة العامة وان يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي اليه في حال غياب ثقافة سياسية 0

كذلك يعتمد الاستقرار السياسي على الثقافة السياسية ،فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار 0 اما التجزئة الثقافية بين عقلية الصفوة وعقلية الجماهير فيمثلان مصدراً لاستقرار النظام السياسي السابق ، وبهذا الصدد يشار الى ان اهم عوامل سقوط النظام السابق يكمن في التباين بين ثقافة الشعب والمؤسسات والمفاهيم المطروحة، فالثقافة كانت غير ديمقراطية بفعل تسلطية التنشئة الاجتماعية والسياسية وهذا ما ولد شعوراً أستمر مع نشأة الأجيال المتعاقبة 0 بأن الديمقراطية ليست قضية مركزية في الثقافة السياسية العراقية ، وذلك لأسباب مختلفة قد يكون منها ميراث الدولة النهرية القديمة أي ان تاريخ نشوء الدولة في العراق القديم يعود بجذوره إلى هيمنة الحاكم وقد يكون منها التصور لطبيعة السلطة والذي يقضي بان قضاء سنة في ظل حاكم مستبد أفضل من مئة سنة من الفوضى في ظل حاكم عادل0 وقد يضم ذلك أيضاً تركيز الفكر الإسلامي على خصائص الحاكم اكثر من كيفية اختياره ووصوله الى الحكم ، ومن الملاحظ ان الثقافة السياسية العربية عموما والعراقية خصوصا تولي اهمية كبرى لمسألة الشرعية الدينية والقضايا القومية اكثر مما تولي اهمية لكيفية تولي السلطة0

اذن ، الديمقراطية لا تحتل مكانة مركزية في الثقافة السياسية العراقية بدليل ان حالات التوعية وحملات الدعاية السياسية التي قام بها النظام الملكي والجمهوري لم تكن حول الديمقراطية وانما كانت دائما تدور حول القضايا الاقتصادية او القومية او مواجهة الاعداء0 كما انه لا ريب ان الثقافة والمثقفين اجمالا كانت مؤطرة وكانوا مؤطرين في سياق النمط القومي السائد بحزبه الواحد بعد عام 1968 0 ومن اكبر المثالب في هذا الوضع هو تأطير الفكر

والثقافة بحيث لم يكن هناك مجال للاختلاف في الطرح والرؤية وان كان هناك اتفاق في الهدف، وعلى الرغم من الرصيد الفكري الذي صاحب هذه الحقبة وتحالفه مع شعارات الوحدة والحرية والعدالة والمساواة في مواجهة الكيان الصهيوني فانه على الصعيد العملي بدا المثقفون او اكثرهم وكأنهم تحت مظلة قامعة لاتفسح المجال للاختلاف في الطرح والرؤية في غياب الحريات الاساسية 0 ولاشك ان هذه الشعارات ظلت مطلبا ومطمحا في وقت بلغ الظلم والاستبداد اوسع درجاته0

يضاف اليه مظاهر العطب والخلل وانعكاسه على اداء المؤسسات التنظيمية والتعليمية والثقافية مع محدودية التعليم وعدم تطور برامجه وعدم انتشار الصحافة المكتوبة والأعلام الحر والانغلاق عن العالم الخارجي قد خفض معدلات النمو الثقافي لدى المجتمع العراقي وقلل من إدراك الناس لحقوقهم الطبيعية ، ومن نتائج ذلك أنهم باتوا لا يملكون رصيدا من الافكار السياسية الحديثة تسمح بالحديث عن بدايات تكون وتوسع الثقافة الديمقراطية0 ولا يملك أي منصف ان يتجاهل الدور الذي نهضت به الثقافة الحزبية والسياسية التي تشيعها السلطة الحاكمة انذاك على المجتمع 0ومع ذلك وفي ظل هذه التحولات التي غلبت على النظام السابق وانسحبت على الثقافة والفكر اللذين أصبحا يبنيان شعارات مغايرة وهي الديمقراطية والحرية كغايات مشروعة ، جعلت المثقف العراقي بين نقيضين إما إن يلتزم باتجاه حركة مقاومة الاحتلال السياسية والعسكرية 0 وإما يسير وراء الوعود الأمريكي والقبول بالمخرجات والاذعان للمشاريع الأمريكية المتوافقة مع المشاريع الصهيونية لترتيب اوضاع المنطقة والتسابق الى كسب ود الصلح معها . وقد جارى كثيراً من المثقفين هذا التيار ومنهم أصبح منظرا للعهد الجديد من الرخاء الأمريكي [1]0

د- قلة وعي المواطن بمفهوم المواطنة :-

ان ضعف الشعور بالمواطنة والمطالبة باداء مقتضياتها من حقوق وواجبات ، أصبحت ضرورة حتمية لتحقيق الديمقراطية فالمواطنة لا تعني الشعور بحب الوطن فقط وإنما حقوق المواطن في وطنه 0 [2] والإنسان في العراق يكاد يكون مسلوب الحقوق ومستبعد تحت مطرقة

(1) د. غازي فيصل ، مصدر سبق ذكره ، ص27 .

(2) د0 علي خليفة الكواري ، مستقبل الديمقراطية في أقطار الخليج العربي ، المستقبل العربي ،

القمع والاستبداد في زمن النظام السابق وتحت الاحتلال حالياً، وفي ظل حالة الإحباط واليأس اللتان حلتا بالمواطن نتيجة النكبات التي مر بها العراق منذ الحرب العراقية – الإيرانية والعدوان الثلاثيني عام 1991 والحصار والاحتلال الأمريكي له0 ولابد إن يفضي هذا الواقع الانهزامي إلى مأزق وان يظل المواطن العراقي قابعا في ردهة الاحباط واليأس الى الابد .

ويعود قلة الوعي بالمواطنة إلى الأسباب آلاتية :-

1- قلة انتشار التعليم وصعوبة المعرفة وقلة الاحتكاك بالعالم من خلال السفر والتجارة والاعلام بسبب الحصار وما فرضه النظام السابق من قيود فكرية واعلامية جعلت بصيرة المواطن محدودة وادراكاتهم مقيدة وجعلتهم يقارنون اوضاعهم باوضاع المواطن في الدولة الديمقراطية0

2- عدم توفر المساواة القانونية والحق في التعبير والتنظيم وضمانات الكرامة الانسانية ، ويحسون بهذا الفارق على المستوى الشخصي عند المقارنة بين ما يفتقدونه في اوطانهم من حقوق المواطنة وكرامة الانسان وبين الدول الديمقراطية0

3- ومع ان حب الوطن من الايمان وحب الوطن يعني الارتباط به والتضحية في سبيله وركب الصعب من اجل رفعته وتطوره ومواجهة التحدي الخارجي الذي يحاول سلب الارادة وطمس هوية الوطن ، الا ان التضحية اصبحت ليست من اجل الوطن وانما في سبيل بقاء النظام واستمراره والانصياع لتوجهاته0 [1]

4- تحديد دور المثقفين من باحثين وجامعيين وكتاب وصحفيين مما ادى الى التعتيم على ثقافة حقوق مدنية بين اوساط واسعة من فئة المتعلمين وهذا الوضع لايسمح بنمو متعاظم للوعي الديمقراطي والمجتمع المدني في العراق في المرحلة الحالية

هذا الوعي والادراك القاصر جعل المواطن في العراق غير قانع بطبيعة العلاقة بين السلطة والمحكومين، واخذ المواطن يجاهر بين الحين والاخر بعدم قناعته هذه وينتقدها الا انه جهد

العدد267،،ص20.

(1) د0 إسامة عبد الرحمن ، المأزق العربي الراهن هل من خلاص من سبيل ؟ مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1999،ص71 .

فردي ضائع يفتقر إلى وسائل تنظيمية وحركة جماعية التي يمكن ان تجعله مسموعا ومؤثرا في عملية اتخاذ القرارات العامة وتحديد الخيارات الوطنية0

ثانيا :- المعوقات الاجتماعية

وتشكل أوجه الخلل هذه معوقات حقيقية لحركة الشعوب ونمو قدرتها الذاتية وارادتها المستقلة وهي معضلة حقيقية لتنمية طلب فعال على الديمقراطية ،فالخلل السكاني الذي يتفاقم عاما بعد عام قد ادى الى تهميش دور قوة العمل والمواطنة وطردها من المواقع المنتجة التي لا تستغني الدولة والمجتمع عن إنتاجها ، وجعل دور المواطنين في اتخاذ القرارات في القطاع الخاص والعام دورا ثانويا 0 وهذا يؤثر في قدرة المواطنين على الدفاع عن انفسهم ومصالحهم وبجعلهم ضعفاء بتأثيرهم على القرار وهامشية دورهم الانتاجي الذي لاتعتمد عليه الدولة وجعلهم غير متمكنين من العمل على تأمين مصيرهم0

يغلب على المجتمع العراقي إن يكون مجتمعا صارخا في التفاوت بين الريف والمدينة وبين الطبقة المترفة والطبقة الكادحة الى جانب ذلك يوجد اختلاف عرقي ومذهبي وديني اضافة الى تراكم تقاليد مجتمعية اكتسبت بمرور الوقت صفة الديمومة وهالة من التحدي وهي تقاليد لا تنشىء انسجاما بين أفراد المجتمع بقدر ما يتجذر التضاد فيما بينها . صحيح ان قدرا من هذا التراكم من التقاليد يحاول فرض الامر الواقع والقبول به بكل تضاده وتناقضاته ، ويجعل المجتمع اسير هذه التقاليد وهو في ذلك لايملك القدرة على الرهان من اجل مستقبل افضل او السعي لاحداث تغيير جذري ينهض به من وهدة الاسر الى افاق الانطلاق نحو مستقبل ارحب وافضل واكثر انسجاما واسهاما في البناء والعطاء ليس من منطلق مجاراة روح العصر وتطلعات المستقبل وطموحاته المادية فحسب ولكن مجاراة الإرهاصات المتسارعة في الفضاء الحضاري بإبعاده الإنسانية والمعنوية والأخلاقية والفكرية0[1]

ان كل هذا التفاوت ينفذ الى صعيد ما وجد الى ذلك سبيلا في الفرص المعيشية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويكاد يكون المجتمع في واقعه جزرا متباعدة عن بعضها اجتماعيا وثقافيا وسياسياً وهي جزر لها قيمها وتقاليدها التي تعزز دورها ومكانتها في مواجهة

---

[1] د0 إسامة عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص43 .

[2] أسامة عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص45.

الاخرين وان كانت غير معلنة 0 لأن المجتمع في هذا ينفي كونه مجتمعا ، فالمجتمع تجمع يغلب عليه التجانس والتناغم ويتم فيه تجاوز التضاد من خلال وسائل الضغط وقواه المتخذة من الحوار والاقناع نهجا يحفظ لكل القوى حقوقها ومصالحها، وان كان ذلك يرتكز على ثقل القوة وقدرتها فهوفضاء تستطيع فيه أي قوة ان تعزز قدرتها ومكانتها صونا لحقوقها ومصالحها ويبقى صمام الامان في تجاذب القوى هو القانون الذي يفرض نفسه سيدا ولاسيادة لفرد او قوة عليه ، الا انه غير موجود وهذا يضاف إلى قتامة الصورة إن نغفل هذه القوى وعدم حصول افراد المجتمع على فرص متكافئة وان بدا لها الحق في الواجبات والحريات نفسها وهو ما يخلق فجوة مضافة فهي لاترفع ورقة المعاناة للانسان وحقوقه الا للتلويح بها وتغض الطرف عن بعض الممارسات0[2]

ب-التعليم :-

إما فيما يخص التعليم فان العراق يعد دولة متخلفة في هذا المجال مقارنة بدول الجنوب الأخرى حيث مستويات التعليم وقراءة الصحف واستخدام شبكة الانترنيت واطئة ومعدلاتها متدنية0اذيقدر عدد المتعلمين كنسبة من عدد السكان بنحو 66% حسب احصاء عام 1999، اما معدل الاميةفهو22 % 0اذ كانت الدولة تنفق ما نسبته5.8% على التعليم من مجمل الانفاق العام للميزانية في حين كانت تنفق مانسبته 8.3% من الناتج القومي على الإنفاق العسكري وفقا لعام 1998 [1] حيث بددت معظم الميزانية على المؤسسة العسكرية0 اما متصفحو الانترنيت لكل 1000شخص هو 0.3 . لقد ادت الظروف العصيبة التي عاشها العراق ابان الحكم السابق متمثلة بالحروب والحصار الى ابتعاد التيارات السياسية والثقافية عن اساليب التربية الحرة والتنشئة الديمقراطية الصحيحة والأنفتاح الحضاري على العالم مما انعكس على الواقع التربوي المعاصر الذي يشهد اليوم غيابا واسعا ومتزايدا لقيم الديمقراطية التربوية0 فالانسان العراقي عانى الانهيار والاغتراب والتسلط والاستبداد تحت صدمات القهر والفقر ومطارق الفعل التسلطي التي بددت كل القيم والمفاهيم ذات الطابع الديمقراطي الانساني0 فضلا عن غياب الحريات العامة وابداء الرأي والتعبير عن شؤون بلاده ومجتمعه ومقيد عن المشاركة في تقرير مصيره ومصير

---

(1) Risa Brooks, Political Military Relation and Stability of Arab Region,in Military . Balance, Oxford university Press,New York, 1998,p.25

وطنه ، فالعراق بلد لا يملك الحصانة الثقافية والسياسية ضد قيم التسلط والإرهاب والاستبداد 0[1]

ج-غياب دور المرآة :-

على الرغم من إن المرآة تمثل نصف المجتمع حيث يشكلن 50% من سكان العراق البالغ عددهم 22.6 مليون نسمة منها11.2 مليون من الاناث و11.4 مليون من الذكور حسب المعلومات الواردة في كتاب الحقائق الذي اصدره البنك الدولي ، فانها النصف الاكثر تعرضا للقمع والاضطهاد والتغييب عن المشاركة الفاعلة والمؤثرة في صيرورة المجتمع وحركته0 وهي تواجه على الساحة العراقية اضطهادا متعدد الابعاد منه ما هو قيمي وتراثي واجتماعي يجعل الرجل قاهرا لها ، لانه هو بالاساس مقهور في المجتمع ومؤخرا ومغيبا0 وقد اتيحت للمرأة على الساحة العراقية فرصة التعليم ولكنه تعليم يكاد يكون مفرغا من المحتوى وهو يكرس كثيرا من القيم التراثية والمجتمعية تكاد تكون تبدونصوصا مقدسة يجب الالتزام بها ويعتبر الخروج عنها محرما0وهذه القيم المجتمعية والتراثية ليست من جوهر الدين ومضامينه ومثله العليا ، ولكنها تضفي عليها في كثير من الاحيان الصبغة الدينية0 كما اتيحت للمرأة فرص الوظيفة الا انها بقيت محدودة وشكلية اكثر منها فرص حقيقية ، اذ من النادر ان تتسلم المرأة مركز قيادي وفاعل واذا تم إبرازها بهذا الشكل وهي حالة نادرة فهي للدلالة على ان المجتمع عصري فقط 0 ومع ذلك نجد ان نسبة الامية عالية في القطاع النسائي سواءا بمعرفة القرآءة والكتابة او بالالمام بتقنيات العصر ووسائله المعلوماتية0

وعلى الرغم من ان المرأة لها دور تربوي اساسي فانه ليس من المنتظر منها ان يكون دورا ايجابيا ومؤثرا ومواكبا لمعطيات العصر ومستجداته، وعليه ليس بالامكان تحقيق ديمقراطية أو تعددية سياسية من دون ان يحصل نصف المجتمع على الاعتراف بحقوقه واستغلال طاقاته وتمثيله بشكل جيد ،وبهذا فان النساء يمثلن مصدرا من الطاقات لم يستغل بشكل متكامل لحد الان هذه الطاقات لم تستخدم في صياغة استراتيجيات السلام وتهيئة الارضية السياسية

---

[2] د0 علي اسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999،ص57 .

للديمقراطية[1]0واذا كانت المرأة مهمشة ومغيبة ومقصية بحكم الارث الاجتماعي والثقافي الذي جعل منها اكثر من مضطهدة لذا فان قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية الغائبة الى حد كبير في الساحة العراقية من الناحية الفعلية هي التي تفجرالطاقات لكي تؤدي دورا طبيعيا حضاريا في سبيل النهوض والمشاركة بارادة فعلية في صنع القرار0

[1] نسرين برواري، دور المرآة في عراق المستقبل، مؤتمر العراق : نحو تعددية سياسية ،مصدر سبق ذكره ، ص93 .

4-التوترات الاجتماعية

لقد ادت نتائج التسلط والقمع وتعميم الارهاب من قبل السلطة السابقة الى الغضب الاجتماعي والى ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعها على المدى البعيد الذي ادخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محمودة العواقب ، ذلك ان اقفال المجال السياسي على نخبة السلطة بشكل حصري دفع جماعات اجتماعية معينة مثلا ان تستعير المجال الديني مجالا بديل لممارسة السياسة وللتعويض عن غياب او مصادرة المجال (الطبيعي) الاول ،مثلما فرض على اخرى اللجوء الى اساليب العنف في التعبير عن مطالبها 0واخطر ما جاء به الاحتلال هو اعتماد المعايير الطائفية والاثنية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة بعد إن قام بتدميرها ، وهذه المعايير ستدفع المواطن الى التمسك بمرجعيات أخرى بديلة عن مرجعية الدولة الوطنية والى تفكيك المجتمع وتحويله تدريجيا" الى مجتمع طوائف وقوميات متصارعة بدأت بوادرها بالظهور من خلال التشكيلات التي اقامها الاحتلال0 في كل الاحوال قاد ذلك الوضع الى تعريض الاستقرار السياسي للتصدع والوحدة الوطنية للانفراط ، ورفع في حالات اخرى درجة الاحتقان السياسي الى المدى الذي انفجرت فيه غرائز التوترات الاجتماعية منفلتة من كل عقال0 هكذا لم تعد السياسة تعبر عن نفسها على نحو طبيعي بل باتت تستعير مفردات القاموس العسكري وتقاليد العراك غير المدني 0 [1] وعلى ذلك لم يعد ثمة من تنفيس للتعبئة السياسية النفسية العامة وارجاع الصراع السياسي الى قواعده الطبيعية طريقا للخروج من منطقة الفتنة والحرب الاهلية وليس من شك في ان ضغط هاجس الحرب الاهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطي ويفرضها مخرجا من الواقع المتأزم الحالي .

هـ-الاعتبارات الدينية والتقليدية :-

تعتمد المرجعيات الدينية على سياسة المجاملة في علاقتها بالمجتمع وتعطي تصرفاتها السلطوية بعدا دينيا ومظهرا تقليديا ومذهبيا ولاتفرط في استخدام العنف وانما تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة تجاه كل من يهدد سلطتها ، ونلاحظ ان تعامل مجلس الحكم مع اصحاب الرأي والحجة الدينية والانتماءات التقليدية اكثر لينا من تعاملهم مع غيرهم من الجهات السياسية0 وهذه الطبيعة الخاصة للعلاقة بين مجلس الحكم المؤقت والمرجعيات ودرجة

[1] مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص140 .

المجاملة التي تحظى بالاعتبارات الدينية والتقليدية تتيح امكانية تعزيزها0 واول ما تطرحه هذه العلاقة هي اشكالية تتمثل في احتمالات تعارض العقيدة الاسلامية مع الديمقراطية او العكس ، فالمواقف متباينة والمخاوف متبادلة بين الدين الاسلامي والديمقراطية اللبيرالية الغربية حقيقة لا يمكن تجاهلها بل إن المواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة والتحفظات على الديمقراطية بشكل عام وعلى التطبيق الراهن للديمقراطية في العراق بشكل خاص0[1] وكما أن فسح المجال للنخب الدينية سوف يشرع لقيام نظام سياسي ثيوقراطي حتى وان هو جنح في الممارسة الى ان يكون نظاما زمنيا ومن النافل القول ان بناء شرعية السلطة على الدين يضع المجال السياسي خارج أي نوع من انواع التعاقد الذي يقوم عليه كيان الدولة الحديثة ويقضي باخضاعه الى فئة ستستأثر به دون غيرها بحجة انفرادها بهذا الحق الديني وتحت شعارات بناء الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة وهو ما يتضح من خلال وجود بعض الاحزاب الدينية في مجلس الحكم المؤقت وتمريرها لبعض القرارات التي دقت ناقوس الخطر لممارسات خطيرة كما كان في القرار 137 الذي ارجع الشعب العراقي الى اربعينيات القرن الماضي ويمحى كل خطوات بناء مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها 0 فالعودة الى التعامل مع المرأة ككائن من الدرجة الثانية ومع المسيحيين واليهود والصابئة واليزيديين كمواطنين درجة ثانية بعد تسميتهم باهل الكتاب يؤسس لولادة مجتمع شمولي عنصري الغلبة فيه لطائفة على اخرى ولقومية على اخرى ولدين على اخر دون ان يكون هناك عراق موحد يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الطوائف والأديان والقوميات [2] . وكذلك الأمر عندما حاول أحد الأحزاب الدينية عند تولي زعيمه رئاسة مجلس الحكم الغاء قانون الأحوال الشخصية وأستبداله بالمحاكم الشرعية للطوائف المتعددة ولكن رفض الأحزاب العلمانية والمثقفين أوقف هذا الأجراء . وهو يعني إذا ما استلمت هذه الاحزاب سدة الحكم بأي شكل من الاشكال فأنها ستتبع سياسة اللف والدوران والالتفاف على المنافسين السياسيين وضربهم تحت الحزام فقط لتنفرد افكارها الشمولية وتبرر مشروعية اقصاء الاخرين0وهكذا فإذا كانت السلطة الثيوقراطية تضع عوائق في وجه أي انتقال ديمقراطي باسم

---

[1] د0 محمد عابد الجابري ،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،المستقبل العربي ، العدد 193 ، 1993، ص ص4-5 .

[2] هاني فارس ، الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق وعلى المنطقة العربية ، المستقبل العربي ، العدد 295، 2003 ص38.

الدين ، فان بعضها من القوة بحيث يساعدها في تغذية تلك العوائق واعادة انتاجها بالقوة نفسها ، وفي هذه الحالة فان معوق قيام ديمقراطية سلمية في العراق تكون محط توافق من الجميع ويكون الدين حافزا لها لا حائلاً دونها امرا غير معقول0وعليه فان طرح اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الساحة العراقية يكتسي طابعا دراماتيا يعبر عن عدم وعي النخبة الدينية في هذا الوقت بصورة لم يسبق لها مثيل في ظل غياب دولة المؤسسات ،والدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها 0فلابد من اعطاء الاولوية لسيادة القانون في كل شيء وان لايترك تسيير المعاملات الى رجال الدين وفض الاشكالات والنزاعات بين الافراد الى مؤسسات المجتمع المدني بدل من سطوة شيوخ العشائر ، فهؤلاء يجب ان يبقى دورهم اجتماعيا يقتصر على النصح وتوجيه الناس وتثقيفهم في امور دينهم وان لا يحل محل دوائر الدولة0

ثالثا":-المعوقات الاقتصادية

من المتفق عليه ان البلد المتخلف اقتصاديا هو البلد الذي لايستغل موارده الانسانية ومواده الاولية استغلالا كاملا تسمح به المعارف التي توصل اليها الانسان بسبب انعدام الاستثمارات الرأسمالية والوسائل التقنية او ضعفها 0 ومن بين الضوابط الاقتصادية للتخلف هي انخفاض مستوى الدخل الفردي وبدائية الزراعة والصناعة وغلبة في القطاع التجاري على بقية القطاعات وغيرها 0و تؤكد التجربة الديمقراطية في العالم الغربي التي استغرقت عدة قرون لكي تكتمل مقوماتها ان هناك متطلبات مسبقة اقتصادية بمعنى ان تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية يقتضي وجود بنى معينة ودرجة معينة للتطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي0 ويجب الا يفهم من ذلك ان سير عمل الديمقراطية يتطلب تعميم الرفاهية على المواطنين او المساواة الفعلية بينهم إلا انه يقتضي الا تمتص ضرورات الحياة المعيشية كل طاقات الافراد كما تقتضي الا تكون السلطة الاقتصادية مجتمعة لدى طبقة اقلية وهذا الحد الادنى من شروط الديمقراطية لا يتوفر بوجه عام في العراق حاليا [1] 0

ومن جانب أخر فان العراق أصبح لا يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية وحتى بعدما يحصل على سيادته ، إذ سيخضع لضغوط كثيرة من جانب القوى الاجتماعية القائمة والتي ستكون المستفيدة من الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي والسياسات الاقتصادية الليبرالية والتي

---

[1] محمد فريد،أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث،المستقبل العربي،العدد164، 1992 ، ص 69 .

كانت دافعة للتحول الليبرالي طالما يحقق لها ما تريد لان ما يسعون إليه في النهاية هو زيادة ارباحهم وليس مسألة الديمقراطية0 وهو ما يطرح اشكالية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الانساني مع الديمقراطية المؤسسة على المبادىء الراسمالية حيث يعمل الانفتاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي والدعوة الى تقليص دور الدولة في الحياة الأقتصادية ضد اعتبارات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي مما لا يؤدي إلى امتصاص السواد الأعظم من البطالة بسبب تدني مستويات المعيشة ووقوع اعداد متزايدة منهم تحت خط الفقر وحرمانهم من مصادر المشاركة السياسية الفعالة ،وهي ملاحظة صحيحة اخذتها بنظر الاعتبار الدول الرأسمالية عند بدايات الممارسة الديمقراطية وذلك قبل ان تؤخذ في الاعتبار حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية الى جانب حقوقها السياسية والقانونية0

ويضاف الى ماتقدم ان العراق شهد تغيرات سياسية واقتصادية ادت الى تراجع نصيب الفرد من ريع النفط ، الامر الذي سوف يؤدي الى عجز الحكومات عن توفير وظائف للمواطنين في القطاع العام ويقلص من دعمها للخدمات ويكشف فشلها في التنمية 0 كما تحد هذه التغيرات المالية من قدرة الحكومات على الاحتفاظ بسياسات اعادة توزيع ريع النفط التي شكلت آلية الضبط السلطوي الريعي في الماضي[1]0 ومن هنا فان الدولة تواجه الان وسوف تواجه في المستقبل اوضاعا مختلفة مثل تدني مستويات المعيشة وانتشار البطالة وعلى الاخص بطالة المتعلمين، اذ ادت تداعيات الاحتلال ونتائجه الاقتصادية الى ارتفاع نسبة البطالة 0عن الخمسين بالمئة من قوة العمل ولاسيما بين الشباب والتضخم النقدي الكبير وتوقف عملية الانتاج في كثير من الانشطة والفعاليات الاقتصادية لأسباب متعددة0 وسوف تبدو نتيجة لذلك التردي الفروق الاجتماعية والاقتصادية جلية0 وبسبب تقلص الدعم الحكومي، اضافة الى ضرورة اعتماد المواطنين على انفسهم وتزايد الدور الانتاجي للمواطنين وتحررهم النسبي من هيمنة السلطة وعدم رضاهم عن تراجع دور الدولة ستبرز الحاجة لقيام تنظيمات أهلية تطرح اهتماماتهم وتدافع عن مصالحهم ،الأمر الذي يمكن إن تؤدي إلى قيام نقابات وتنظيمات وجمعيات حقوق الإنسان وبروز حركات ديمقراطية تقيم العدل والإنصاف على قاعدة المساواة

---

[1] د0 علي خليفة الكواري ،مصدر سبق ، ذكره، ص22 .

بين المواطنين وتؤسس لسلم اجتماعي ومصالحة تاريخية على أسس ديمقراطية[1]0

ان القلق والخوف من الجوع لا يساعد على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني أو الاهتمام بشؤون الدولة حيث تكون المشكلة الرئيسية اليومية لدى الافراد هي تدبير لقمة العيش0 واذا ماوجدت هذه المشكلة فانه في حالة اجراء انتخابات عامة لاختيار القيادات العليا فان التعبير عن الثقة الشخصية في انسان معين يؤمل منه المساعدة على الخروج من حالة اليأس يكون هو الدافع وراء هذه المشاركة السياسية 0 وهو ما يقود إلى تركيز السلطة الاقتصادية بين أيدي أقلية تسعى إلى الانفتاح الخارجي وتعظم الاستثمار الأجنبي في بلد متخلف اقتصاديا وهو ما يجعل من المتعذر ان تعمل المؤسسات الديمقراطية بصورة صحيحة حيث يؤدي هذا التركيز الى تركيز السلطة ايضا لدى الطبقات الحاكمة ،وحتى اذا ما أجريت انتخابات واحترام مبدأ سرية التصويت فان الطبقة المعدمة لاتستطيع مقاومة الضغوط التي تتعرض لها [2]0 إن العراق بلد مليء بالمتناقضات ومختلف تماما عن البلدان الديمقراطية في العالم الغربي ، ويبدو هذا التناقض بشكل واضح في محاولة التشبه بالغرب وخطرا على مستقبله الديمقراطي وقانونه الدستوري0

وإذا كانت الولايات المتحدة والغرب يدعون إلى بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي ولتخطي الصعوبات التي تقوم بوجه الديمقراطية في العراق ،فأنها أبدت بعض الآليات يمكن أجمالها بما يلي:-

1- تقديم المساعدات المادية والفنية إلى العراق من قبل الدول المتقدمة للخروج من وضعه ، ولكن هذه المساعدات مهما كان شكلها لا يمكن إن تكون إلا محدودة0

2- بذل الجهود من قبل القطاع الخاص للخروج من التخلف عن طريق وضع استراتيجيا صحيحة للتنمية تقوم على أساس تجاوز عقبات الإنتاج الزراعي والصناعي حتى تفيض الموارد بصورة تلقائية بحيث يمكن لتزايد السكان إن يستوعب هذه الموارد جميعا بصورة

---

(1) د0علي خليفة الكواري ، مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية ، المستقبل العربي، العدد،213 1996 ص23 .

(2) د0 محمد فريد ، مصدر سبق ذكره، ص70 .

سريعة إذ إن تحسين الإنتاج بقدر محدود يؤدي إلى نتائج عكسية مع تزايد عدد السكان يشكل حدا يمنع التطور المنشود0

رابعا :- الاحتلال الأمريكي ومحاولات فرض الديمقراطية الغربية

لقد قدم المنظرون والاستراتيجيون والسياسيون الأمريكيون تحليلاتهم بانعدام الديمقراطية في الشرق الأوسط وتحديدا في العالم العربي وإذا ما كانت مهمة الولايات المتحدة نشر الديمقراطية في هذه المنطقة فأنها مهمة صعبة للغاية ويقول كيسنجر في هذا الصدد (لا توجد ديمقراطية في الشرق الأوسط ولا داخل العالم الإسلامي ما عدا تركيا)0 حيث تجد الولايات المتحدة نفسها محور ارتكاز الحرية والديمقراطية بنوع خاص للتنوع الثقافي ، وهذا الامر مهد لتبرير استخدام القوة العسكرية الامريكية حيال العراق وبمشروعية اخلاقية ذات افاق واسعة المدى وبنزعة عسكرية خارج الحدود القومية في خضم ثلاثة توجهات امريكية مستقبلية وهي محاربة الإرهاب الدولي والانتشار العالمي لقيم الديمقراطية باعتبارها الوسيلة الاساسية للعالمية والحرية 0 ومن ذلك جاءت التنظيرات السياسية لنشر الديمقراطية ووفق حاجة الدول إليها وخاصة العربية فقد عبر برنارد لويس عن الحاجة الشديدة للديمقراطية في العالم العربي بنظريته القائلة (ان معارضة التدخل الامريكي للعراق يعني رفض نشر الديمقراطية في المنطقة) وقد حلل ذلك باتجاهين هما :-

الأول : إن العراقيون عاجزون عن إقامة الحكم الديمقراطي لأنهم يختلفون عن الأمريكيين وبذلك فعلى الولايات المتحدة إن تتوقع أعمالا لا معقولة من العراقيين أكثر مما يتوقعونه من الأمريكيين أنفسهم حيث إن هذا البلد سيبقى تحت سلطات طغاة فاسدين والسياسة الأمريكية تحاول ضمان إن يكون الطغاة أصدقاء وليس اعداء0

الثاني : إن العراق ليس بلداً ديمقراطياً ولكن العراقيون قابلون للتعلم ومن الممكن إن يتوصلوا الى الديمقراطية شرط ان نرعاهم ونطلقهم على طريقنا0 وبهذا بررت الولايات المتحدة مسألة احتلالها العراق لنشر الديمقراطية وجعل العراق النموذج رقم (1) في الشرق الأوسط لاسترداد حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية بعد إن عانى العراقي من انغلاق العقلية السياسية وتغييب دوره في الحياة السياسية 0 وفي حقيقة الأمر فان الولايات المتحدة التي تنادي بإطلاق الحريات ونشر الديمقراطية وحقوق الانسان لاتحبذ التطور الديمقراطي في العراق لان هذا التطور

قد يأتي بقوى حاكمة تعارض المصالح الاستراتيجية لدول كبرى في المنطقة فنجد مثلا ان أي تطور ديمقراطي يؤدي الى زيادة نفوذ الجماعات الاسلامية او غيرها0 ورغم كل ما نادى به الرئيس الامريكي جورج بوش من ان يكون العراق قبلة الديمقراطية في الشرق الاوسط وربط الديمقراطية بالاستراتيجية التقدمية للتحرر في الشرق الاوسط والتي اعلنها في خطابه عن الديمقراطية في الشرق الاوسط قائلا(ان التطور الديمقراطي الذي شهدناه في الشرق الاوسط لم يفرض من الخارج ،وكذلك لن يحدث التقدم العظيم الذي نأمل ان نشهده بفرضه من الخارج0 ان الحرية حسب تعريفها يجب ان يختاروا وان يتولى من اختاروها الدفاع عنها ودورنا كدول حرة يتمثل في التحالف مع الاصلاح اينما يحدث)[1]0 اذا كانت الولايات المتحدة في الماضي والحاضر غير متحمسة بشكل عام للديمقراطية في الاقطار العربية اذا لم تكن ضدها في بعض الاقطار وبالاخص العراق اذا تعذر افراغ الديمقراطية من توجهاتها الوطنية ،وحيث لايوجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية او الحركة الوطنية الديمقراطية يحتمل ان توازن ضغط المصالح الاجنبية او يحتمل ان تصل الى الرآي العام الخارجي وتكسب ضد تصرفات حكوماته في المستقبل فان النفوذ الاجنبي صاحب المصالح الحقيقية والمحلية سوف يظل عامل اعاقة للديمقراطية0

والاشكالية الحقيقية تتركز في قياس العلاقة بين الدافع الرئيس وراء الدعوة الامريكية لتبني نموذج الحكم الديمقراطي وخصوصية المجتمع العراقي وآليات الربط بين المصالح الامريكية وظاهرة الديمقراطية في العراق 0وهو امر نابع من مبدأ التوسع الديمقراطي الذي تحدث عنه بيل كلنتون في1993/9/27 وترتب عليه ظهور ثلاثة وثائق باسم (استراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسع) [1] 0 تلاها في 1994/7وشباط 1995وشباط 1996 ذات المبادىء وركزت الاستراتيجية على التدخل بالقوة من الخارج لأجل فتح أسواق خارجية 0 ويعني ذلك ان الاستراتيجية هي التوسع الديمقراطي كآلية لكسب المزيد من الأسواق ، وقد أعطت هذه

---

[1] مكتب برامج إعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، نص خطاب الرئيس بوش في لندن في 9ت2003/1 .

(1) عماد فوزي ، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها ، في مجموعة باحثين ، احتلال العراق وتداعياته ، مصدر سبق ذكره، ص 15.

الاستراتيجية نتائج مهمة إذ مهدت لأفكار الحرب على الإرهاب وبررت احتلال الشعوب كما حصل في أفغانستان والعراق 0فالشركات المتعددة الجنسية والأمريكية ستحظى بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة في المنطقة وأولوية وسهولة في التعامل مع الحكومات على وجه الخصوص ، كما تتمتع الحكومات الغربية المهيمنة على النظام العالمي بوجود عسكري امني ودور ضاغط على عملية اتخاذ القرارات الوطنية ، وهذه الاوضاع التي تمتد جذورها في التاريخ الحديث لبلدان المنطقة وتكتسب تأثيرها من حقيقة دورها العسكري والامني في العراق وسيطرتها على النفط تشكل عقبة امام الانتقال الى الديمقراطية والسبب في ذلك يعود الى :-

1- تقدير القوى الاجنبية صاحبة المصالح المحلية لخطورة الديمقراطية الحقة على مصالحها غير المشروعة واحتمال تعارض التوجهات الوطنية مع استراتيجيات الهيمنة التي تسعى الى فرضها على العراق0

2- التفاوض مع الحكام مقابل تأمين استمرارهم بالحكم ، فهو اسهل للقوى الاجنبية ذات الاستراتيجيات المعادية لتطلعات الشعوب وذات المصالح في احتكار الموارد الطبيعية والتجارية0

والذي تريده الولايات المتحدة من تحقيق الديمقراطية بالصورة التي تراها مناسبة لمصلحتها هوما يلي:-

1- اعادة تشكيل النخب السياسية في العراق بشكل يفسح المحال امام توثيق ارتباط الاقتصاد والسياسة الامريكية ولكي تتم اعادة تشكيل النخب لابد من نشر ثقافة سياسية بديلة تقوم على تمجيد قيم اقتصاد السوق والحرية السياسية والمجتمع المدني من خلال تعميم هذه الثقافة عبر مراكز الدراسات والمنظمات غيرالحكومية التي تمولها الولايات المتحدة ويتحول المشروع من مستوى تبني النخبة الصاعدة الى ايجاد قواعد ارتكازية اجتماعية داخل المجتمع تساعد هذه النخبة في عملية الاقتراع0

2- يستهدف تعزيز مكانة القطاع الخاص في العملية الانتاجية وكلما تعزز دوره في الانتاج القومي تنامى دوره في تكييف السياسات الداخلية والخارجية وتزايد احتمالات ربط اقتصاد الدولة بالنظام الرأسمالي الاكبر أي تحول السلطة من يد النخبة السياسية الى النخبة الاقتصادية0

3- ارتباط المصالح الامريكية بالتسوية السياسية للصراع العربي – الصهيوني ومشروع الشرق الاوسط الكبير والاستمرار في التوجه الديمقراطي شريطة الا يؤدي الى تغيير التركيبة السياسية بشكل يخل بموازين القوى الداخلية لغير الصالح الغربي0

الخاتمة والنتائج

لقد توصل البحث إلى استنتاج بعض العوامل التي أعاقت تطبيق الديمقراطية في العراق منها:-

1- ادى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الى الابتعاد عن التنظيم الحزبي والمهن والحياة السياسية كما ادى الى انحسار دور الطبقة المتوسطة التي تزيد من التماسك والتقريب بين الطبقات الاجتماعية وتفعيلها على ممارسة المشاركة السياسية وتبني منظومة

من المؤسسات الوسيطة والجمعيات المستقلة القادرة على تدريب المواطنين سياسيا واقامة نوع من الاستقرار في المجتمع وهي جميعا شروط لازدهار الديمقراطية0

2- الامية والفقر عملا على ضعف انتشار الوعي السياسي ،واضعفا الرغبة في المشاركة وهما امران ضروريان لممارسة الديمقراطية0

3- عملت الانقسامات الاقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن وحرمته من ممارسة حريته الفردية ووقفت عقبة في وجه نمو القيم والمثل الديمقراطية0

4- اسهم وضع المرأة بعامة وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في اضعاف انتشار المناخ الديمقراطي0

5- فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية من الاعلى من قبل قوى الاحتلال الامريكي وحتى بعد ان خاض المجتمع فترة عصيبة من الاضطهاد والتنكيل،وبالتالي اصبحت الدولة لاتعبر عن خصوصية ثقافية ولاعن تطور تاريخي حقيقي ولاعن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية0 فضلا عن التأثيرات السلبية للاحتلال وفسحه المجال للقوى الخارجية للتدخل في شؤون البلاد الداخلية قد حرمت الشعب العراقي من فرصة تحقيق الامن والاستقرار الداخلي والتوصل الى الشروط الضرورية لقيام الديمقراطية0

ربما توحي الصفحات السابقة بان التحليل قد اتجه وجهة اقامة الدليل على استحالة قيام الديمقراطية في العراق في ظل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا ، الاوضاع التي تتميز بغياب مؤسسات المجتمع المدني وتكريس هذا الغياب بصورة مطلقة او فقدان ما هو موجود منها القدرة على التوسع والانتشار ،والواقع ان المسألة الديمقراطية في العراق يجب ان تبدأ معالجتها بطرح العوائق ووعيها0 لكن تشخيص الداء ليس معناه اقامة الدليل على استحالة الشفاء بل ان التشخيص الدقيق الذي يبرز معطيات المرض –مهما كانت فظيعة– هو السبيل الوحيد لتعيين الدواء المناسب والفعال والديمقراطية هي بمنزلة الشفاء من المرض أي انها مطلب مبدئي مستقل عن المرض ونوعه واسبابه0

ان الواقع العراقي مثقل بالاعباء والمشاكل ،وان مسؤولية النهوض به كبيرة ،ولكن الاعمال النهضوية الكبرى ليست اعمالا ميسورة هينة وان القضية النهائية هي قضية وعي وفعل وتجاوز السلبيات و تستند الى الثقة في الجماهير والمعرفة العميقة بتطلعاتها وقدراتها واحتياجاتها وقضاياها الاساسية المادية والمعنوية ،وايجاد السبل الكفيلة للخروج من قانون البداوة الى قانون الحضارة

وادخال استراتيجيات عميقة للتغيير الثقافي والذهني والاجتماعي والقانوني والاقتصادي قبل الدخول الى الاجواء الديمقراطية الحقيقية0

واهم المتطلبات التي يجب توفرها على المستوى الوطني كي يمكن الانتقال الى الديمقراطية وان كانت تتوقف على الفرص المتوفرة والمداخل المتاحة في كل قطر للانتقال اليها تتمثل بـ:-

1- قيام تنظيمات سياسية ونمو منظمات المجتمع المدني وممارسة الديمقراطية في ما بينها سعيا لبلورة قواسم وطنية مشتركة وتنمية حركة ديمقراطية متفقة فصائلها على مشروع دستور ديمقراطي والمطالبة بتحقيقه ، ونجاح أي ديمقراطية على المستوى الوطني يتوقف على مدى اتساع تمثيلها وممارسة الديمقراطية داخلها وانضواء القوى الفاعلة التي تنشد التغيير السلمي تحت لوائها0 كما يتطلب نجاح الحركة الديمقراطية نمو قدراتها وتمكنها من وضع استراتيجية وتبني خطط مرحلية وبرامج عمل من اجل الانتقال السلمي الى الديمقراطية0
2- توفير المتطلبات الفكرية والسياسية وتكثيف الحوار واعمال الفكر بين اصحاب المصلحة الحقيقية في الديمقراطية وبشكل عام الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل السياسي ،وذلك من اجل تحديد مفهوم الديمقراطية الذي يمكن ان تتوافق عليه التيارات والقوى التي تنشد التغيير وتوضيح مضامينه بهدف تأسيس الديمقراطية في الفكر والثقافة وتوسيع قاعدة الساعين اليها من اصحاب المصلحة في تحقيقيها0
3- أجراء حوار وطني بين المفكرين والممارسين للعمل غير الحكومي من اجل ترجمة مفهوم الديمقراطية المنشودة ومضامينها المتفق عليها في النصوص الدستورية والقانونية والتي تعبر عن توافق أصحاب المصلحة في الديمقراطية وتطرح مطالبهم بشكل محدد0